• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٣١ ــ ابريل (نيسان) ١٩٩٠

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
عدد خاص

كلمة التحرير

فى المحافل .. وفى المؤتمرات والندوات ننشغل دائما بالحاضرين ، لكن فى محفلنا هذا ــ اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة كان انشغالنا ببعض الغائبين اكثر ، وربما بأكثر مما يظن من حجبوهم عنا .

لم يعق غياب أمين مكى مدنى عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان بعد أن أودعته السلطات السودانية فى جوف سجن بغيض بالبحر الأحمر ولا غياب ممثلى المنظمة السودانية لحقوق الانسان بعد أن حرمهم قرار غير شرعى بحل منظمتهم الديمقراطية من المشاركة فى اجتماع الجمعية العمومية ــ لم يعق هذا ولاذاك من حضور القضية السودانية فى اجتماع الجمعية العمومية . وبدلا من أن تشغل حقوق الانسان فى السودان حجم مايستطيع أن يثيره وفد المنظمة السودانية ، شغلت كل مايستطيع أن يثيره كل أعضاء الجمعية العمومية . وفى اجراء رمزى كان أول قرار لمجلس أمناء المنظمة المنتخب هو ضم الأمين السجين لعضوية المجلس الجديد .

ولم يكن غياب الاخوة السودانيين هو الغياب القهرى الوحيد عن الجمعية العمومية ، فثمة وفد آخر كان من المقرر حضوره للاجتماعات كمراقب حالت يد القهر دون مشاركته ، وهو وفد منظمة القانون فى خدمة الانسان فى فلسطين المحتلة . ولم تكن برقية الاعتذار المقتضبة التى أبرقت بها المنظمة الفلسطينية للمنظمة العربية ، والتى تحث على أن تكون دعواتها المقبلة قبل فترة أشهر من موعدها للحصول على الموافقات ، لتخفى حقيقة قهر سلطات الاحتلال الصهيونى وهى تمارس انتهاكها المتجدد لحقوق الشعب الفلسطينى . ومالم يتعلمه الاسرائيليون حتى الآن ، وبعد أكثر من عامين من انتفاضة الشعب الفلسطينى أن قهر الشعوب الحية لاينجب سوى المقاومة .

هكذا كان حجب مشاركة بعض الأعضاء العاملين أو المراقبين فى اجتماعات الجمعية العمومية اكثر مدعاة لاستدعاء قضايا بلدانهم ، وحافزاً اكثر اقناعاً من منطق كل المتحدثين على أن قضية حقوق الانسان كل لايتجزأ .

فى هذا العدد
★ البيان الصادر عن الجمعية العمومية ص ٣
★ قراءة مقارنة فى أنشغالات الجمعيتين العموميتين الأولى والثانية ص ٤ / على هامش اجتماع الجمعية العمومية ص ٨

الجمعية العمومية الثانية للمنظمة

تونس ــ مارس / آذار ١٩٩٠

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان جمعيتها العمومية الثانية فى تونس (العاصمة) يومى ٧ ، ٨ مارس / آذار ١٩٩٠ . وشارك فى الاجتماع خمسة وخمسون عضوا يمثلون مجلس أمناء المنظمة ، وأفرعها فى مصر والمملكة المتحدة وفرنسا والنمسا ، ومجموعاتها القطرية فى الأردن والكويت وجمهوريتا اليمن ، والروابط العضوة فى تونس والمغرب والجزائر ، بينما غاب عن اجتماعات المنظمة لأول مرة وفد المنظمة السودانية لحقوق الانسان التى جرى حلها ، ضمن المؤسسات الديمقراطية فى السودان ، منذ انقلاب يونيو / حزيران ١٩٨٩ . كما شارك فى الاجتماع مراقبون من عدد من المنظمات العربية والدولية العاملة فى حقل حقوق الانسان .

وقد عقدت الاجتماعات تحت شعار « من أجل وطن خال من سجناء الرأى » وهو الشعار الذى كان موضوعا لآخر حملة أجرتها المنظمة من أجل حشد رأى عام لاطلاق سراح سجناء الرأى فى الوطن العربى . كما أطلق على اجتماعات هذه الدورة للجمعية العمومية « دورة فتحى رضوان » تكريما للراحل الكريم الأستاذ فتحى رضوان أول رئيس للمنظمة العربية لحقوق الانسان .

وقد استغرقت اجتماعات الجمعية العمومية سبع جلسات عمل فضلا عن جلسة افتتاحية ، ناقشت جدول أعمال يضم خمس نقاط رئيسية ، وانتخبت فى أول جلسة عمل لها رئيسا ومقررا للجمعية من غير أعضاء مجلس الأمناء أو المرشحين لعضوية المجلس الجديد . وهما الاستاذان معن بشور عضو الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان رئيسا ، والأستاذ هانى الدحلة عضو المجموعة الأردنية مقررا . وأصدرت فى ختام أعمالها بيانا (انظر ص ٣نص البيان) .

وقائع الاجتماعات :

تحدث فى الجلسة الافتتاحية صباح ٧ /٣/ ١٩٩٠ السيد / حامد القروى الوزير الأول التونسى ، والسيد ضوى سويدان امين عام مساعد الادارة القانونية بالجامعة العربية ممثلا للجامعة . كما تحدث السيدان أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ، ومنصف المرزوق رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان . كما شارك فى الجلسة الافتتاحية لفيف من الفعاليات التونسية .

ناقش الاجتماع تقريرا عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى يتعرض بالتحليل لابعاد تطورات قضية حقوق الانسان فى المنطقة فى مجالى التشريع والممارسة ، كما يتعرض لواقع الحركة العربية لحقوق الانسان فى اطارها العريض الذى يشمل ، إلى جانب المنظمات العاملة فى حقل حقوق الانسان ، تلك التى تُعنى بواقع القضية بحكم رسالتها ، أو اهتماماتها المهنية .

كما ناقشت الجمعية العمومية تقريرا لمجلس الأمناء عن نشاط المنظمة خلال الدورة السابقة بعنوان المنظمة العربية لحقوق الانسان من الخرطوم ١٩٨٧ الى تونس ١٩٩٠ .. التطور والأداء . تعرض لتطور المنظمة من حيث التنظيم والأنشطة ، كما تعرض لتقييم أدائها خلال السنوات الثلاث السابقة .

كذلك ناقشت الاجتماعات تصورا مقترحا لخطة نشاط المنظمة خلال الدورة القادمة لاجتماع الجمعية العمومية بعنوان « المنظمة العربية لحقوق الانسان .. المشكلات وآفاق التحرك » تعرض بالتقييم للمشكلات التى واجهت تحرك المنظمة منذ تأسيسها ، والخطوط الرئيسية المقترحة للتحرك خلال الدورة القادمة وطرح ستة مجالات رئيسية للمناقشة .

وأرجأت الجمعية العمومية البت فى المقترحات التى أعدتها الأمانة العامة ــ من واقع مقترحات بعض أعضاء المنظمة ــ بخصوص تعديلات النظام الاساسى للمنظمة ، ورأت افساح المجال لمزيد من المشاورات لتضم كافة المقترحات التى أسفرت عنها مناقشات الجمعية العمومية .

كذلك اطلعت الجمعية العمومية على تقرير عن الموقف المالى للمنظمة ، دعا إلى رفع ودائع المنظمة (الوقفية) الى مليونى دولار لتأمين الاستقرار المالى للمنظمة ، والتوسع فى أنشطتها فى المرحلة المقبلة . وقد بادرت الدكتورة سعاد الصباح عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة بتقديم تبرع للوقفية بمبلغ مليون دولار لتقريب بلوغ هذا الهدف .

توصيات الجمعية العموميه :

برزت خلال المناقشات عدة اتجاهات هامة تختص بالمفاهيم والمبادىء التى تسترشد بها المنظمة كما برزت توجهات جاءت بمثابة توصيات ومقترحات للعمل والحركة فى مجالى النشاط والتنظيم يمكن اجمالها فيما يلى :

وفى مجال التوجهات العامة :

☐ العمل على تجاوز الاطر النخبوية وتوسيع قاعدة المشاركة والاهتمام فى أوساط أوسع .

☐ تطوير آليات الوساطة التى تقوم بها المنظمة وعدم الاكتفاء باساليب المكاتبات والمناشدات للسلطات واعطاء اهتمام اكبر لتكوين رأى عام لصالح القضية .

☐ اعطاء اهتمام اكبر للنشاط الميدانى .

☐ الاستنارة برأى الفرع أو الجمعية القطرية المرتبطة بالمنظمة فى مجال التحقق من صحة ماقد تتضمنه الشكاوى الواردة للمنظمة من وقائع .

☐ اعتماد أسلوب الاحصاء وايراد أرقام حول المعتقلين والمختطفين والاهتمام بتقييم الاتجاه العام لحالة حقوق الانسان وتحديد وجهة تطوره أجمالا .

وفى مجال النشاط :

برزت توصيات باعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا التالية :

أ ــ التعددية السياسية والتحولات الديمقراطية بما فى ذلك المتغيرات الدولية

ب ــ الاقليات فى الوطن العربى .

جـ ــ الجاليات العربية خارج الوطن العربى .

د ــ قضية المرأة ، واقترح وضع برنامج عمل بشأن قضاياها .

هـ ــ العمالة العربية الوافدة وكفالة تمتعها بحقوق العمالة المحلية .

و ــ المعتقلون اللبنانيون والفلسطينيون فى سجون اسرائيل .

ز ــ أوضاع الفلسطينيين داخل الأقطار العربية (مشاكل الاقامة ــ التعليم ــ العمل ــ حقوق المواطنة)

ى ــ الأوضاع فى السودان .

☐ كذلك برزت مقترحات بتخصيص أعوام للتركيز على قضايا بعينها من قضايا حقوق الانسان ، مثل تخصيص عام لالغاء الأحكام العرفية ، وآخر يركز على ظاهرة اختطاف المعارضين ، واللجوء السياسى العربى ، والدعوة لاطلاق حرية انشاء جمعيات لحقوق الانسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، وتحسين ظروف السجون .. الخ . .

☐ كما جرت توصيات بتخصيص حملة ضد التعذيب مع التركيز على استشراء هذه الظاهرة فى السودان بعد الانقلاب الأخير ، وأخرى لالغاء حكم الاعدام الصادر على نقيب الأطباء السابق فى السودان . كما جرى اقتراح تنظيم حملة للتضامن مع المعتقلين فى معسكر أنصار ٣ وانشاء صندوق لدعم سجناء الرأى وأسرهم .

☐ وقد اختصت قضية هجرة اليهود السوفييت ويهود أوربا الشرقية الى الأراضى العربية المحتلة باهتمام خاص ، وبرزت توصية بتنظيم ملتقى دولى يتناول هذه القضية .

وفى مجال التنظيم :

☐ تحديد مساعدين للأمين العام للمعاونة فى مجال النهوض ببعض الأعباء والمهام . وتعزيز امكانيات الأمانة العامة وتدبير المخصصات المالية اللازمة لذلك .

☐ معاودة تنشيط اللجان النوعية والنظر فى اقتراح تشكيل لجان تعنى بقضايا بعينها . كأنْ تُشكّلْ لجنة تعنى بالاعتقال السياسى وأخرى بالتعذيب ، أو أوضاع السجون ، وأخرى للمرأة .. الخ .

☐ التوجه القصدى والارادى لانشاء الفروع والمجموعات القطرية .

☐ توطيد العلاقة بين المنظمة وفروعها وتكوين لجنة دائمة معنية بهذا الغرض .

☐ تكليف الفروع والروابط القطرية المنتسبة للمنظمة بامداد الأمانة العامة بتقارير واقعية وبمسح ميدانى لحالة حقوق الانسان داخل أقطارها .

☐ عقد لقاءات بين ممثلى الفروع والروابط القطرية المنتسبة من مختلف الأقطار لأغراض تبادل الخبرات سواء كان ذلك فى مجال النشاط الميدانى ، أو المعرفى .

☐ تنظيم حملات تضامنية من جانب الفروع والجمعيات القطرية المرتبطة بالمنظمة تجاه ماقد يطرأ من قضايا ملحة داخل نطاق قطر آخر .

☐ بحث تكوين شبكات من الانصار والعاطفين على رسالة المنظمة .

انتخابات مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية :

تضمنت الاجتماعات انتخابات مجلس الأمناء الجديد وتقدم للانتخابات ٢٧ مرشحا لشغل مقاعد مجلس الأمناء العشرين . وفاز فى الانتخابات السيدات والسادة الآتية أسماؤهم بعد :

١ ــ السيدة ليلى شرف *	الأردن
٢ ــ الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى *	المغرب
٣ ــ د.سعاد الصباح *	الكويت
٤ ــ الأستاذ فاروق أبوعيسى	السودان
٥ ــ د.برهان غليون	سوريا
٦ ــ الأستاذ أديب الجادر *	العراق
٧ ــ د.أحمد صدقى الدجانى *	فلسطين
٨ ــ الأستاذ جوزيف مغيزل *	لبنان
٩ ــ الأستاذ محمد فائق	مصر
١٠ ــ الأستاذ يوسف فتح الله	الجزائر
١١ ــ الأستاذ ميلود ابراهيمى	الجزائر
١٢ ــ الأستاذ عبد الوهاب الباهى	تونس
١٣ ــ الأستاذ جاسم القطامى	الكويت
١٤ ــ الأستاذ سليمان الحديدى	الأردن
١٥ ــ د.نادر فرجانى	مصر
١٦ ــ د.أسعد عبد الرحمن	الأردن
١٧ ــ الأستاذ منصور الكخيا	ليبيا
١٨ ــ الأستاذ عادل عيد	مصر
١٩ ــ د.عبد الملك عبد الكريم المتوكل	اليمن
٢٠ ــ د. يحيى الجمل	مصر

وقد اجتمع مجلس الأمناء فى تشكيله الجديد يوم ١٩٩٠/٣/٩ آثر اجتماعات الجمعية العمومية وانتخب للجنة التنفيذية للمنظمة من سبعة أعضاء (المؤشر أمامهم بعلامة *) من بين أعضائه كما جدد ثقته برئيس المنظمة ، وأمينها العام ، ونائب الرئيس ، وأمين الصندوق. كما قرر ضم كل من الدكتور أمين مكى مدنى عضو المجلس السابق لأمناء المنظمة المحتجز فى سجون السودان منذ انقلاب ٣٠ يونيو / حزيران ، والدكتور مهدى الحافظ رئيس فرع المنظمة فى النمسا والسادة على أومليل (المغرب) ومنصف المرزوقى (تونس) وذلك من بين خمسة أعضاء يخول النظام الأساسى حق ضمهم لعضوية مجلس الأمناء .

مجلس الامناء واللجنه التنفيذية

سبق اجتماع الجمعية العمومية اجتماعان للجنة التنفيذية ومجلس الامناء فى ختام اعمالهما عن الدورة الماضية . تركزت مناقشاتهما على ترتيبات عقد الجمعية العمومية واقرار اوراق العمل المقدمة من الأمانه العامة واقرار الحساب الختامى للعام ١٩٨٩ .

كما اعقب اجتماع الجمعية العمومية اجتماعان مماثلان لمجلس الامناء المنتخب واللجنة التنفيذية ناقشا مشروعا لتطوير الامانه العامة اعدته الامانه العامة ، ومشروع ميزانية عام ١٩٩٠ . وقد بت المجلس فى المسائل العاجلة ، وارجأ اقرار مشروع الميزانية ، ومناقشه خطه العمل للدورة القادمة لاجتماع استثنائى لاحق تتجه النيه لعقده فى منتصف العام الحالى

وسوف ينظر الاجتماع القادم كذلك فى التعديلات المقترح على النظام الاساسى .

بيـــان الجمعيـــة العموميـــة

١ ــ عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى السابع والثامن من مارس / آذار لعام ١٩٩٠ فى العاصمة التونسية الدورة الثانية لجمعيتها العمومية باسم دورة فتحى رضوان وتحت شعار « وطن خال من سجناء الرأى » .

٢ ــ وقد درست المنظمة العربية الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان وانتهاكاتها فى الوطن العربى ، والتطورات التى شهدتها حركة الدفاع عن هذه الحقوق ، والدور الذى لعبته وينبغى أن تلعبه المنظمة العربية فى سبيل بناء هذه الحركة وتعزيز الحقوق والحريات العامة .

٣ ــ وقد سجلت الجمعية العمومية بارتياح ماشهدته السنوات الماضية من توجه ايجابى نحو تعزيز الاطر القانونية لحقوق الانسان فى بعض الأقطار العربية مثل الجزائر وتونس والأردن واليمن والارهاصات الجديدة فى اتجاه استعادة الحريات الاساسية والحقوق الدستورية فى أقطار عربية اخرى مثل الكويت .

٤ ــ وعبرت الجمعية عن تثمينها لقرارات العفو الجزئى أو الكلى الذى شمل آلاف المعتقلين والمساجين السياسيين العرب فى بعض الأقطار العربية . وحيت ولادة فرع المنظمة الجديد فى الأردن كأداة اضافية لدعم حركة حقوق الانسان العربية وتعزيزها .

٥ ــ لكن الجمعية العمومية لاتستطيع فى الوقت نفسه الا ان تعبر عن قلقها لاستمرار الانتهاكات الخطيرة فى بعض الأقطار وتفاقم الأوضاع اللا انسانية فى العديد من الأقطار الأخرى وتزايد الاعتداءات العنصرية ضد المهاجرين العرب ، وذلك رغم مايشهده العالم عموما من نهضة قوية لقضية حقوق الانسان وانتزاع الحريات الاساسية ، كما عبرت عن ذلك الثورة الديمقراطية فى أوروبا الشرقية ، وحصول شعب ناميبيا على استقلاله ودولته المستقلة وبداية تراجع نظام التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا واطلاق سراح المناضل الأفريقى الكبير نلسون مانديلا .

٦ ــ ان الجمعية العمومية التى لاحظت بقلق بالغ المخاطر التى شكلها تهجير اليهود السوفييت والطريقة التى يتم بها ، على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والشعوب العربية المجاورة تدين بشدة الدعم والتخطيط اللذين حظيت بهما اسرائيل فى هذا المجال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، كما تدين استغلال السلطات الاسرائيلية لاحتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية فى خلق واقع استيطانى جديد وتوسيع المستوطنات الراهنة واحلال شعب مكان شعب وتغيير الطبيعة السكانية للأراضى المحتلة مما يشكل خرقا صريحا لاتفاقية جنيف الرابعة والمواثيق والعهود الدولية المقررة وقرارات الأمم المتحدة . وتدعو المنظمة جميع الهيئات الدولية والانسانية لادانة هذه العملية الخطيرة ووضع حد لعملية التهجير المنظم الى فلسطين المحتلة .

٧ ــ كما ادانت الجمعية العمومية السلطات الاسرائيلية التى تمارس عمليات القتل الجماعى والقهر وهدم المنازل ومصادرة الأراضى والطرد والتشريد والحرمان من الحريات السياسية والمدنية وفى مقدمتها حق تقرير المصير ، ومن بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد ذكرت بما شهده عام ١٩٨٩ فى مواجهة الانتفاضة من تطور خطير فى معدلات القتل والعسف والقمع والارهاب التى مارستها وشاركت فيها الى جانب القوات العسكرية النظامية ميليشيات المستوطنين الاسرائيليين ، واستخدم فيها الرصاص البلاستيكى القاتل والغازات الكيميائية المحرمة . وزاد عدد المعتقلين على أربعين ألفا ، معظمهم لايزال رهن الاعتقال .

كما لايمكنها الا ان تعبر عن تنديدها بما تمارسه السلطات الاسرائيلية من كبت الحريات النقابية والمهنية وقمع الجمعيات الخيرية وتكبيل الصحافة ، واغلاق العديد من المراكز والمؤسسات البحثية ، والمدارس والجامعات وعرقلة عمل المؤسسات الصحية والاقتصادية وتطورها .

٨ ــ ولايمكن للمنظمة العربية لحقوق الانسان الا أن تندد فى هذا المجال باستمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين فى سجون بعض الدول العربية وخاصة سورية بسبب الانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لمنظمات سياسية فلسطينية أخرى ، وكذلك بالصعوبات التى يواجهونها فى التنقل والسفر والعمل .

٩ ــ وعبرت الجمعية العمومية عن قلقها بشأن الوضع الجديد فى السودان الذى أحدثه انقلاب ٣٠ يونيو / حزيران وأدى الى تعطيل الدستور وحل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والاعتداء على استقلال القضاء وتفاقم انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية ، واللجوء المتزايد الى الاعتقال والتعذيب الذى شمل العديد من السياسيين والعاملين فى مجال حقوق الانسان ومن بينهم عضو مجلس أمناء المنظمة العربية أمين مكى مدنى ، بينما لاتزال أعمال العنف المسلح تؤدى فى جنوب البلاد الى تفاقم المآسى الانسانية .

ان المنظمة العربية اذ تشجب هذه الاجراءات تطالب باطلاق سراح المعتقلين واعادة الحياة التعددية والحريات الاساسية للبلاد .

١٠ــ ولايزال لبنان مسرحا لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان تقوم بها قوى الحرب على أنواعها واصنافها ، وتعرض حياة مئات المواطنين للخطر والموت كما تعرض البلاد لانهيار المؤسسات العامة وللخراب الشامل ، واذ تشجب الجمعية العمومية استمرار هذه الانتهاكات تطالب باعادة السلام واحترام السيادة اللبنانية وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى فورا .

١١ــ وتعرب الجمعية العمومية عن قلقها البالغ لاستمرار اللجوء الى الاعدام والتعذيب والاختطاف واخذ الرهائن والاعتقال والاكراه والضغط والسجن دون محاكمة ولفترات طويلة والاحكام المستلهمة لروح القوانين العرفية ، سواء أكان ذلك اتجاه المعارضة السياسية أو الاجتماعية أو اتجاه المواطنين عموما .

كما تعرب عن شجبها للمعاملة القاسية واللاانسانية ونقص الأغذية والعلاج الطبى التى يتعرض لها السجناء السياسيون والمدنيون فى معظم الأقطار العربية . كما تشير الى مأأدت اليه الاضرابات المتكررة عن الطعام فى سبيل تحسين هذه الأوضاع من وفاة العديد من السجناء .

وتؤكد الجمعية العمومية حرصها على الالتزام باحترام حقوق جميع الاقليات فى السودان وموريتانيا وتطالب بوقف جميع الاجراءات التمييزية التى تتعلق بها ، كما تدين عمليات اضطهاد الأقلية الكردية ونقل السكان فى العراق وخارجها وتطالب بحقهم فى العودة .

كما تشير بأسف بالغ الى عودة ظاهرة تجنيد الطلبة اثر الاضطرابات الأخيرة التى عرفتها الجامعة التونسية .

١٢ــ وتشجب الجمعية العمومية القيود التى تفرضها السلطات على حرية التعبير وايقاف الصحف والتضييق على حرية التنظيم وحق

المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية والوطنية . فلايزال قانون حظر الاحزاب وسلطة الحزب الواحد أو القائد هو السائد ، ولاتزال فكرة المشاركة لجميع المواطنين ودون تمييز ، ضعيفة أو شبه معدومة فى الوطن العربى . فالسلطات التى أخذت بالتعددية السياسية تتراوح بين مصادرة الارادة العامة وحقها فى انتخابات حرة ، كما فى المغرب ، أو اعتماد قانون انتخابى يؤدى الى استيلاء الاحزاب الحاكمة على الأغلبية الساحقة لمقاعد المجلس النيابى كما فى مصر ، أو السيطرة على كامل مقاعد المجلس كما فى تونس .

١٣ــ وعلى المستوى الاجتماعى والاقتصادى أعربت الجمعية عن قلقها الشديد بسبب استمرار التدخل المباشر للسلطات فى تكوين النقابات المهنية أو الحد من استقلالها ، وطالبت بضرورة تعديل التشريعات القائمة بما يكفل الحقوق الكاملة للمرأة والطفل .

كما أعربت عن خوفها فى استمرار العنف الذى تمارسه منظمات أو أحزاب غير رسمية أو أفراد ضد أطراف مدنية أخرى .

١٤ــ ان المنظمة العربية لحقوق الانسان إذ تهيب بجميع الأقطار العربية الانضمام للمواثيق الدولية لحماية حقوق الانسان ، والمسارعة الى المصادقة عليها ، والمواءمة بينها وبين تشريعاتها الداخلية ، والعمل على تطبيقها فعليا .

تطالب باطلاق سراح جميع سجناء الرأى وبالكف عن الاختطاف والاحترام الصارم لحق اللجوء السياسى للمعارضين والسماح بحرية العمل للمنظمات العاملة فى ميدان حقوق الانسان ، والالتزام بجميع الحقوق الانسانية والضمانات القانونية .

١٥ــ كما تطالب بوقف القتل الجماعى على أيدى القوات الرسمية أو الميليشيات الخاصة فى كل من لبنان والصومال وموريتانيا . كما تطالب بالعمل لاعادة السلام الى لبنان والسودان ، والاطلاق الفورى لسراح الرهائن والموظفين الدوليين والعاملين فى المنظمات الانسانية المحتجزين فى لبنان دون قيد أو شرط .

وإذ تدين المنظمة بشدّة استمرار أعمال العنف الاسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطينى تحيى نضال أبناء الانتفاضة المجيدة فى الأرض المحتلة ، وتدعو جميع قطاعات الرأى العام العربى والدولى ، وفى مقدمتها المنظمات العاملة فى مجال حقوق الانسان للتدخل السريع من أجل وضع حدّ للانتهاكات الصارخة المستمرة لهذه الحقوق فى فلسطين المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره .

فـرع جديـد للمنظمـة بـالاردن

اعلن ممثلو مجموعة اعضاء المنظمة بالاردن المشاركين فى اجتماع الجمعيه العمومية عن اعتزام المجموعة تأسيس فرع للمنظمة بعد ان حصلوا على موافقه السلطات الاردنية على ذلك .

المعروف ان مجموعة الاردن من انشط المجموعات القطرية للمنظمة ، وكانت قد قطعت شوطا طويلا فى اتصالاتها مع السلطات الاردنية من اجل تكوين فرع وخاصة بعد الانفراجه الديمقراطية فى الاردن ، كما كانت قد قطعت شوطا مماثلا فى بناء هيكلها التنظيمى، اذ كونت هيكلا ثأسيسيا بأسم (الهيئة التأسيسية لجمعية المنظمة العربية لحقوق الانسان / فرع الاردن) عقـدت اجتماعـا فى ٣٠ /١١ /١٩٨٩ بمجمع النقابات المهنية فى عمان اسفر عن انتخاب هيئه ادارية للمنظمة من السادة امين شقير (رئيسا) وتيسير الحمصى ، وصالح ارشيدات ، واسمى خضر ، هانى الدحلة (اعضاء) .

وقد اخطر السيد / سالم مساعدة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الهيئة التأسيسيه بموافقته على تسجيل التنظيم الجديد كجمعيه عادية تتمشى بموجب نظامها الاساسى ، اعتبار من منتصف فبراير ١٩٩٠

وقد اعرب البيان الختامى للجمعية العمومية عن ترحيب المنظمة بميلاد الفرع الجديد فى الاردن كأداة اضافية لدعم حركة حقوق الانسان وتعزيزها .

هذا وقد بادرت الهيئة التأسيسيه لفرع الاردن بالدعوة إلى اجتماع تنظيمى يعقد فى ١٨ أبريل ١٩٩٠ بالعاصمة عمان .

المعهد العربى لحقوق الانسان يعقد أولى دوراته التدريبيه عقب اجتماع الجمعيه العموميه

نظم المعهد العربى لحقوق الانسان اولى دوراته لتدريبية « حقوق الانسان .. كيف ننشرها ونحميها » وذلك خلال الفترة من ١٢ ــ ١٨ مارس ١٩٩٠ . وقد حرصت ادارة المعهد على ان يكون توقيت الدورة مواكبا لانهاء اعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان نظرا لما يتيحه هذا الجمع من امكانيات تحقيق المشاركة الفعالة من قبل المعنيين بأوضاع حقوق الانسان والقائمين على نشاط منظمات حقوق الانسان فى الوطن العربى فى التعريف بآليات عمل المنظمات المختلفه وادواتها فى التعريف بقضايا حقوق الانسان .

وقد استهلت الدورة اعمالها بحوار مفتوح مع كل من أ . محمد فائق الامين العام للمنظمة و أ . فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب ، وأ . خميس شمارى عن الرابطه التونسيه لحقوق الانسان حول آليات عمل ونشاط الهيئات الثلاث .

..ويكرم ذكرى منذر عنبتاوى

وقد اطلق مجلس ادارة المعهد اسم الراحل د . منذر عنبتاوى نائب الرئيس واحد مؤسسى المعهد على اولى دوراته التدريبية وعلى احدى قاعات المعهد وذلك تقديرا لدوره الفعال فى تأسيس وتعزيز نشاطه .

وسوف يكون اولى اصدارته كتابا يخلد ذكرى الراحل يجمع مقالاته ومحاضراته فى الندوات وفى المراكز العلمية .

ملصق وشعار الجمعية العمومية وكان شعارا لحملة المنظمة بشأن اطلاق سراح سجناء الرأى
[الملصق من تصميم الفنان عاصم محمد اسماعيل]

قـراءة مقارنـة فـى انشغـالات الجمعيتيـن العموميتيـن
(الخرطوم ١٩٨٧ ـ تونس ١٩٩٠)

تنظر المنظمة العربية لحقوق الانسان لاجتماعات جمعيتها العمومية باعتبارها مؤتمرا قوميا لحقوق الانسان فى المنطقة ، وليس باعتبارها مؤتمرا تنظيميا . فاللقاء يضم اكبر تجمع معنى بهذه القضية على مستوى الامة العربية ، ويشارك فيه معظم المنظمات القطريه والقوميه العاملة فى مجال حقوق الانسان ، ويناقش بشكل متخصص ، ومن منظور متنوع أهم تطورات ومشكلات هذه القضية . وعلى ذلك تصبح مناقشات هذا المؤتمر دالة أساسية على نمط التوجهات السائدة تجاه قضايا حقوق الانسان كما تصبح انشغالاته نموذجا صادقا لانشغالات الساحة .

ويعقد هذا التقرير مقارنة بين نوعية الانشغالات التى سادت اجتماع الجمعية العمومية الاخيرة للمنظمة بتونس يومى ٧ ، ٨ مارس ١٩٩٠ وبين مثيلتها من الانشغالات والاهتمامات داخل الجمعية العمومية السابقة بالخرطوم فى يناير ١٩٨٧ . ويسر هذا التناول المقارن التعرف على تلك الاهتمامات فى حركتها وتحولاتها وتطورها والكشف عما طرأ من اختلافات ومستجدات وعما تمت تنحيته من هموم وعما استمر من اشكاليات تمثل قاسما مشتركا بين هموم الجمعيتين العموميتين ييسر فرص التعرف على وجهة الحركة فى مجملها ومقدار تراكم خبراتها

وابتداء فمن الملاحظ ان هناك بعض جوانب الالتقاء والاجتماع بين ما أوصت به الجمعية العمومية فى تونس وبين ماكان مقترحا بالفعل داخل مشروع التقرير الذى تضمن تناولا لافاق التحرك ويبرز ذلك خاصة فى مجال القضية الملحة الخاصة بغياب صيغة تنظيمية تكفل حيوية العلاقة بين المنظمة من ناحية والافرع والمجموعات القطرية المنتسبة من ناحية اخرى ، كما برز هذا الاتفاق فى قضية تخصيص اعوام لموضوعات وقضايا بعينها فى مجال مظاهر انتهاكات حقوق الانسان وكذلك فى مجال اهمية استكمال انشاء وتطوير النواة القائمة لمركز معلومات لدى المنظمة يُعنى بحقوق الانسان وكذلك فى مجال تكوين شبكة معلومات وتطوير شبكة من العلاقات التنظيمية التى تمثل قوام الحركة العربية لحقوق الانسان . واخيرا فى مجال تأمين استقلال مالى للمنظمة . الا انه على الجانب الاخر قد برزت جوانب تضمنت قدرا من التباعد بين ما ورد فى التقرير حول الاطار المقترح فى تجاوز مشكلات بعينها تعترض عمل المنظمة وبين طريقة التناول التى تم التعامل بها مع تلك القضايا من جانب الجمعية العمومية الاخيرة وطبيعة المخرج المقترح من جانبها ونعنى بذلك القضية الخاصة بضرورة حسم اسبقيات المنظمة بالنظر الى ان الاهتمام بكل شىء فى نفس الوقت على حد التعبير الوارد فى التقرير لايتيح خدمة اى عمل على الاطلاق وهو الامر الذى بنى عليه التقرير استخلاصا محددا مؤداه ان اية خطة للتحرك لاتضع الامكانيات الفعلية موضع الاعتبار لاتستقيم فى التنفيذ .

هذا فبينما عبر التقرير عن هذه الرؤية مشيرا للمشكلات العملية التى يصادفها العمل اليومى للمنظمة والتى تنجم فى جانب منها عن اتساع نطاق الاهتمام وعدم حسم الاسبقيات (الحقوق المدنية والسياسية / والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) نجد ان الجمعية العمومية الاخيرة وبل والجمعية العمومية الاولى ايضا قد عبرتا عن ميل واضح مؤداه ضمنيا انهما يستشعران اطمئنانا اعمق فى ظل الالتزام بالتوجه المبنى على التمسك بالنظر لحقوق الانسان على أنها كل لايتجزأ ومن ثم فليس هناك مجال للحديث او الانشغال بقضية حسم الاسبقيات أو الاولويات مادمنا نتحدث على مستوى التوجه العام للمنظمة . اما المخرج او الحل الذى عبرت عنه الجمعية العمومية الاخيرة فيتمثل فى ان المجال الوحيد الذى يمكن فيه المفاضلة بين اسبقيات معينة واخرى هو المجالات القطرية اى فى اطار الاولويات التى تحددها الفروع والجمعيات القطرية المنتسبه استنادا لمدى الحاح واستشراء احدى ظواهر انتهاكات حقوق الانسان داخل القطر المعنى وهو الامر الذى قد يفرض ان تحظى عملية التناول او التصدى لمثل هذه الظاهرة تركيزا محددا يستدعى ترتيب الاولويات والاسبقيات على ضوئها . هذا فى الوقت الذى كان فيه التقرير المقدم قد اشار الى ان الامر لايتعلق بالمفاضلة فى الاسبقيات على اساس الرغبات او الأمنيات ولكن على اساس المقتضيات التى تمليها الامكانيات الفعلية للمنظمة والتى تستوجب ترتيب مثل هذه الاسبقيات بهدف تحقيق اداء اكثر كفاءة دونما المساس بالرؤية والتوجه العام للمنظمة والذى ينظر لحقوق الانسان باعتبارها كلاً لايتجزأ ، وهو الامر الذى انطلقت منه منظمات دولية اخرى ولم يمنعها ذلك من الاختيار الخاص بتحديد اسبقيات .

واما فى **مجال التحديات التى تواجه المنظمة** فنجد انه فى الوقت الذى برزت فيه تحديات يمكن وصفها بانها تحديات مزمنه او تكاد تكون كذلك اى بمعنى انها تحديات لازمت المنظمة منذ ميلادها وتصاحبها بهذا القدر او ذلك فى مراحل تطورها المختلفة مثل قضية استقلالية المنظمة عن الانظمة او الحكومات واستقلاليتها كذلك عن المعارضة السياسية او قضية مخاطر انحصار المنظمة فى دوائر النخبة المثقفة فقط او مخاطر طغيان النشاط المعرفى عن مثيله الميدانى الا اننا نجد انه بينما استمر حضور بعض تلك التحديات توارت للخلف تحديات اخرى ليس لانها اصبحت عديمة الاهمية او غير ذى موضوع ولكن لانه امكن اجتياز بعضها بسلام ونقصد بذلك التحدى الخاص باستقلالية المنظمة عن كل من الانظمة وعن المعارضة السياسية ، وهو الامر الذى أعطى المنظمة مصداقيتها لدى الرأى العام من جهة ولدى الانظمة ذاتها من جهة أخرى . وربما يجدر هنا ان نسجل ان هذا الامر الهام قد امكن تحقيقه دونما نقصان حتى والمنظمة تمر بادق مراحل تطورها وان هذا الامر يزيل كلية اية مخاوف حول استمرارية هذا النهج وليس المقصود بالاستقلالية عن الانظمة اللجوء لنهج عدائى مع هذا النظام او ذلك وانما المقصود هو استقلالية فى ظل الالتزام بآليات العمل المتبعة فى مجال حقوق الانسان .

وبينما بلورت الجمعية العمومية الاخيرة فى تونس تعريفاً لماهية التحديات التى تواجه المنظمة فى الوقت الراهن فقد اتفقت مع الجمعية العمومية السابقه على تسمية بعض التحديات الهامة على نحو يمكننا معه القول ان هناك قاسما مشتركا فى رؤية الجمعيتين لبعض التحديات التى مازالت قائمة ومازالت شبه مستعصية من الناحية الموضوعية والذاتيه اى لازالت مزمنه اذا عدنا للتسميه الاولى لها ويتصدر هذا الامر التحدى الخاص بمخاطر الانغلاق فى دوائر النخبه المثقفة او داخل صيغ الأنتليجينسيا العربية اجمالا او داخل مجموعة قليلة من النشطاء وكذلك مخاطر الطغيان على النشاط الميدانى

اما المعنى الجديد القديم الذى تم بلورته فى الجمعية العمومية الاخيرة فهو التحدى او الاشكالية الخاصة بكيفية حماية عضوية المنظمة من الاختراق وتحقيق جماهيرية المنظمة فى الوقت نفسه . وذلك فضلا عن غيرها من المهام المطروحة بالحاح والتى قد لايكون لها الطابع الاشكالى الذى تتسم به التحديات الا انها تتمتع ايضا باهمية كبرى .

ويأتى فى مقدمه ذلك مجالان احدهما يتعلق بطرائق

العمل بغية جعلها اكثر تمشيا مع او اكثر مواءمة فى مجال التعامل مع تعقيدات الواقع القانونى والاجتماعى والسياسى العربى .وثانيهما يتعلق بمضمون التحرك والاولويات التى تتجه اكثر من غيرها نحو الصدارة سواء كان ذلك على مستوى التوحد العام للمنظمه وعلى مستوى القضايا المقترح زيادة الاهتمام بها وهنا مرة اخرى سوف نصادف الموضوعات شبه المزمنة اى تلك التى مازال هناك حاجة وشعور قوى بأنها لم تأخذ بعد الوزن الفعلى الذى تستحقه من الاهتمام ضمن اولويات المنظمه . فعلى سبيل المثال قضية لبنان ، وقضية الاقليات ، والجاليات العربية خارج الوطن العربى ، وقضية المرأة ، والمعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين داخل السجون الاسرائيلية واوضاع الفلسطينيين داخل الاقطار العربية وغيرها من القضايا .

وبالنسبة لطرق العمل أيضا تجددت المطالبة بتغليب الطابع القصدى والارادى فى العمل سواء كان ذلك فى مجال المهمة الخاصة بانشاء فروع ومجموعات داخل الاقطار العربية التى لم يتوافر فيها للمنظمة بعد مثل هذه الابنيه التنظيمية او فى مجال المبادرة فى الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وفى التحرك بشأن وقائع الانتهاكات المختلفة التى قد تقع فى هذا البلد او ذاك دونما الاقتصار على رد الفعل ودونما التقيد بورود شكاوى بشأنها ام لا ،ويصدق هذا الامر خاصة فى مجال الانتهاكات ذات الطابع الجماعى . هذا كما تجدد الحديث حول إعمال اعلى قدر من المرونه فى مجال عمل الفروع والمجموعات القطرية وفى مجال عملية تحديد القضايا ذات الاولوية فى عمل كل فرع على حدة وذلك وفقا لظروف القطر المعنى وكذلك بالنظر للتفاوت والتباين فى مجال حالة حقوق الانسان من قطر الى اخر والحاح او استشراء ظاهرة محددة من ظواهر الانتهاك فى قطر دون اخر وبالنظر لتباين اوزان حركة الدفاع عن حقوق الانسان داخل تلك الاقطار ومجمل موازين القوى داخلها والهامش المتاح من الحريات ومن انخراط الرأى العام فى القضايا العامة .

وذلك فى الوقت الذى تم فيه التأكيد على ان قضية الاولويات على مستوى التوجه العام للمنظمة هى قضية تستند على رؤية لحقوق الانسان ككل لايقبل التجزئة سواء اكان ذلك فى بعدها السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى والثقافى . ومن ثم فاذا كان هناك مجال للحديث عن اولويات فانها تتمثل فى المقتضيات التى قد تفرضها ظروف كل قطر او فرع وفق الطابع العام لحالة حقوق الانسان داخل هذا القطر او ذاك .

كما ابرزت المناقشات الخاصة بطرائق العمل وسبل تطويرها ملمحايستحق التسجيل خاصة اذا ماتمت مقارنته بانشغالات الجمعية العمومية السابقة فى الخرطوم يتمثل ذلك فى وجود ميل اقوى نحو التخصص بدلا من التعميم او العموميات وقد ساعدت الخبرة النسبية التى اتاحها المدى الزمنى فيما بين انعقاد الجمعيتين العموميتين الى بلورة مشكلات العمل اليومى واتضاح معالمها على نحو اكثر تخصصا وتحديدا عما سبق واتاحة فرص التعبير الواضح عنها وعن طبيعة العراقيل التى تطرح امام العمل اليومى ونقصد بذلك تحديدا مشكلات الفروع والمجموعات القطرية حيث برز على نحو اوضح بكثير مما سبق الخصوصية الفعلية وليس النظرية المبهمة لتركيبة بعض الفروع ولمشكلاتها تلك الخصوصية التى كشف عنها اصطدام الاخيرة مع واقعها الداخلى والتنظيمى ومع مجالات عملها . ويشمل ذلك صورا مختلفة من الخصوصية سواء تمثلت فى خصوصية واقعها الموضوعى أو فى تركيبتها او فى نطاق عملها . فعلى سبيل المثال نجد بعض فروع المنظمة فى المهجر الاوروبى ، والتى تضم بين اعضائها مواطنى اقطار عربية مختلفة ، لاتعنى فحسب بنطاق تواجدها اى بمشاكل الجاليات العربية فى المهجر ولكنها تعنى — بفضل انشغالات اعضائها بحالة حقوق الانسان فى اقطارهم الاصلية — بأوضاع عديد من الاقطار العربية تزيد او تقل وفق طبيعة تركيب الجالية العربية فى هذا البلد الاوروبى او ذاك وحجم الجالية اجمالا فيها وطبيعة اوضاع حقوق الانسان داخل اقطارهم .

كما تبرز خصوصية اخرى هى خصوصية الدور الدولى للفروع اذا جاز هذا التعبير ومن غير المقصود بذلك الفروع القائمة فى المهجر وحدها . فقد اضطلعت بعض الفروع القطرية بأدوار فى هذا الصدد اى فى مجال حشد ضغط دولى من جانب المنظمات الدولية العاملة فى مجال حقوق الانسان من اجل مساندة بعض قضايا حقوق الانسان داخل اقطارها الاولى ، وهو الامر الذى يفتح الباب أمام الاتجاه العكسى فى صور تبادل المساندة اى اضطلاع هذا الفرع القطرى او ذاك بدور مساند للقضايا التى تخص حقوق الانسان على الساحة الدولية .

وبينما تجددت المطالبة فى الجمعية العمومية الاخيرة بمعالجة النواقص التنظيمية المزمنه وفى مقدمتها المشكل الخاص بايجاد صيغة تنظيمية راسخه تنظم العلاقة بين الفروع من ناحية والهيئات القيادية فى المنظمة من ناحية اخرى بما فى ذلك الامانة العامة نجد انه برزت لاول مرة فى اطار الجمعية العمومية فى تونس طموحات املتها مقتضيات العمل اليومى داخل الفروع وهى وجوب التنسيق وعقد صلات وثيقة وتضامنية ومتنوعة بين الفروع والجمعيات القطرية المنتسبة والمجموعات بعضها البعض . ويشمل ذلك كافة الصور الممكنه بدءا بتنظيم حملات تضامن من جانب الفروع القطرية مع بعض قضايا حقوق الانسان الملحة التى قد يضطر فرع قطرى اخر للتصدى لها وذلك بغية تقوية وتعزيز المطالب التى يتبناها الفرع داخل القطر المعنى كأن يتضامن الفرع فى الاردن او فى مصر مع مطالب مجموعة المنظمة فى الكويت بشأن المطالب الخاصة باعادة الحياة النيابية والعمل بالدستور واعادة حريات النشر والتعبير . كما يشمل الامر صورا اخرى من تبادل الخبرات فى مجال العمل الميدانى وفى مجال اعداد التقارير والنشرات وفى مجال اكتساب عضوية وفى مجالات الوساطة مع الحكومات .

ولعله من الفيد فى معرض تناولنا للنقله الواضحة فى انشغالات الجمعية العمومية نحو التخصيص بدلا من التعميم إن نشير لمثال واضح فى هذا الصدد وهو الحاح العديد من اعضاء الجمعية العمومية الاخيرة فى تونس على اهمية استخدام الارقام واستحداث اسلوب الاحصاء فى مجال رصد ضحايا انتهاكات حقوق الانسان على اختلافهم اى بمعنى ان تسعى المنظمة للتوصل لارقام تقريبية لعدد سجناء الرأى فى الوطن العربى ولعدد المختفين واللاجئين .. الى اخره .

كما برز هناك ميل لرصد اتجاه التطور العام فى حالة حقوق الانسان على المستوى العربى وتقييم ما اذا كان يتجه اجمالا للتحسن او اذا ما كان فى اتجاه عكسى .

ولعل من الملامح التى تستحق التسجيل والتى برزت فى الجمعية العمومية الاخيرة فى تونس واتخذت وزنا يختلف عن نظيرتها فى الجمعية العمومية السابقة ، القضية الخاصة بتنحية الخطاب السياسى والالتزام بلغة حقوق الانسان . وربما يعود هذا التوارى الى ان خطاب المنظمة قد شهد بالفعل عبر سنوات عملها وخبراتها تطورا لم يقتصر على تنقية خطابها من اية شوائب سياسية فحسب ولكنه مثل امتدادا للتقاليد الدولية فى هذا المضمار وذلك بعد استيعابه الكامل لها بل وساهم فى ارساء تلك التقاليد داخل الوطن العربى . وان كانت تنحيه الخطاب السياسى لاتعنى تنحية العقليه السياسيه كليه حيث تجدد ظهورها أحيانا بقدر أو بآخر . هذا وتجدر الاشارة الى ان هذا الامر قد قابله تطور مكمل له فى المقابل تمثل فى تزايد الالتزام بالعمل وفق آليات حقوق الانسان ، كما تمثل فى اتخاذ الاتفاقيات والمعايير الدولية فى مجال حقوق الانسان كاطار مرجعى لها .

وفى معرض القراءة المقارنة للانشغالات التى سادت كلاً من الجمعية العمومية الاولى فى الخرطوم والثانية فى تونس تجدر الاشارة للتطور الخاص بالاتجاهات فى مجال الموقف من قضية المعلومات .فبينما ساد الجمعية العمومية فى الخرطوم اتجاهان : احدهما يؤكد على ضرورات التحقق الدقيق من كافة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان .وثانيهما يرى بضرورة النظرلقضية

المعلومات فى ضوء الوضع القائم اى فى ضوء حقيقة ان الانظمة هى المسئولة عن منع المعلومات واخفاء الحقائق عن الرأى العام وان هناك قيودا موضوعية بالغة التعقيد تحيط بذلك ــ نجد ان الاتجاهات التى برزت من جانب الجمعية العمومية الاخيرة حيال هذه القضية تضمنت نظرة مغايرة لقضية المعلومات هى اقرب للاتجاه الاول منها للثانى وان كانت ابعد مدى حتى عن الاتجاه الاول سالف الذكر ومؤداها ــ كما سبق الاشارة فى موضع اخر اهمية الاستعانة بالارقام واستخدام اسلوب الاحصاء فى رصد الانتهاكات ــ وهذه النظرة الاخيرة يمكننا وصفها بانها نظرة تتسم بالطموح وستظل امكانية تحقيق مثل هذا الطموح او تحقيق بعضه على الاقل مرهونا بالدور النشط المنوط بالفروع عمله وكذلك بالمجموعات والاعضاء والهيئات القيادية للمنظمة وذلك فى مجال امداد المنظمة بمعلومات مدققه وبأرقام تقريبية الى حد بعيد (دونما تهوين او تهويل) بشأن اعداد ضحايا انتهاكات حقوق الانسان حتى يمكن للمنظمة فحصها ودراستها ومقارنتها مع غيرها من المصادر المتاحة سواء الرسمية منها او غير الحكومية . وهو الامر الذى يستدعى ان تعنى الفروع بعمل مسح ميدانى كلما امكن ذلك وتحيط المنظمة علما بنتائجه .

وبقى ان نسجل ان دائرة الاهتمامات والانشغالات داخل الجمعية العمومية الاخيرة والتى تعد فى جانب منها انعكاسا واستجابة لتطورات الواقع الموضوعى السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى قد برز داخلها وذلك على خلاف الجمعية العمومية فى الخرطوم إهتمام بتطورات وظواهر جديدة فى مجال الانتهاكات ابرزها الاهتمام الذى اولته الجمعية العمومية الاخيرة فى مجال العناية بظاهرة العنف بكافة صوره من جانب الاطراف غير الحكومية فاذا كانت المنظمة قد تصدت دوما للعنف الموجه من قبل الحكومات ضد المواطنين وضد المعارضين منهم خاصة فقد اكدت هذه المرة ان يمتد هذا الاهتمام ليشمل تناول ظاهرة تورط اطراف غير حكومية فى ارتكابها سواء كان ذلك بفعل تعصبات دينية او طائفية وعقائدية او عنصرية الى اخره . ونظرا لان هذه الظاهرة لم تعد حكرا على لبنان وحده وعلى ما صاحب الحرب الاهلية الدائرة فيها ولكن تجدد ظهورها فى اكثر من قطر عربى وذلك بالرغم من عدم وجود حالات استثنائية كتلك التى تمر بها لبنان بل ظهرت فى غيرها من الاقطار كخطر يهدد بعواقب وخيمة وذلك فى كل من (الصومال ــ موريتانيا ــ مصر ــ تونس ..الخ) وفى هذا الاطار فالجمعية العمومية الاخيرة ــ بالرغم من انها قد اولت اهتماما بالمأساة اللبنانية الا انها عند تناول ظاهرة العنف من جانب اطراف غير حكومية كان لديها للاسف إطار مرجعى اوسع من الامثلة لاستشراء هذه الظاهرة فى اكثر من قطر عربى .

هذا وعلى صعيد اخر ربما يكون من المفيد الاشارة الى انه بينما اولت الجمعية الغمومية الاخيرة اهتماما كبيرا بالبعد الدولى فى نشاط المنظمة من زاوية تأثير الرأى العام العالمى ودوره فى ممارسة نوع من الضغط المعنوى والادبى على الحكومات فان الجمعية فى الوقت ذاته قد اولت اهتمامها بالبعد القومى العربى وبالمؤسسات الاهلية والمنظمات غير الحكومية ودعت فى هذا الصدد لتكوين مكتب يعنى بتوطيد الصلات بكافة المنظمات العربية المعنية بقضايا الحريات وحقوق الانسان ، كما اعربت بعض الاتجاهات داخل الجمعية العمومية عن انشغالها بقضية الموقف من منظمات حقوق الانسان ذات الطابع الحكومى واعربت عن اعتقادها حول اهمية عدم استبعاد الحوار مع تلك المنظمات وذلك بالنظر للامكانيات الكامنه فى مجال جذب مثل هذه المنظمات فى اتجاه الاستقلالية وفى اتجاه الاضطلاع بوساطة بناءة مع حكوماتها بشأن حالات انتهاكات حقوق الانسان خاصة فى ضوء ما اثبته الخبرة العملية فى هذا الصدد حيث اثبت عدد من المنظمات والروابط التى وصفت فى بداية نشاطها بانها ذات طابع حكومى بانها على خلاف ذلك قد اتضح هذا الامر عبر تطورها ، ومن ثم فانه من الاهمية بمكان تشجيع مثل هذه التحولات لدى المنظمات واختبار مدى اهليتها فى الواقع العملى بعيدا عن الاراء المسبقة وعن عواقب تسميم الاجواء بين المنظمات العاملة فى حقوق الانسان ومخاطر الدخول فى دائرة الاتهامات والاتهامات المتبادلة واهدار فرص الاستفادة من تلك المنظمات ولو بدرجات متفاوته ايا كان تواضع الدور الذى قد تضطلع به هذه المنظمة او تلك ، ويصدق هذا الامر على المنظمات العربية التى تتخذ من المهجر مقرا لها .

ومن ناحية اخرى ولعله من المفيد الاشارة الى ان اهتمام الجمعية العمومية بالبعدين سالفى الذكر ــ الدولى والقومى ــ يرتبط ارتباطا وثيقا ببعض الاعتبارات . فعلى المستوى الدولى جدت امور لم تكن واردة فى اجتماع الجمعية العمومية السابقه فى الخرطوم فى مقدمتها حصول المنظمة على الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة وماترتب على ذلك من امكانيات جديدة للعمل على الساحة الدولية من خلال لجان حقوق الانسان بالامم المتحدة ومن خلال او بالاشتراك مع غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية . وعلى الصعيد الموضوعى حدثت تطورات هامة على المستوى الدولى تمثلت فى بروز موجة من الاصلاحات الديموقراطية فى دول اوروبا الشرقية وتعززت على نحو ملفت للنظر رياح الديمقراطية واقتربت هذه الموجة من مجالات التأثير داخل العالم العربى . ومن هذه الزاوية فقد الحت الجمعية العمومية الاخيرة على ضرورة إيلاء ، هذا الامر الاهتمام اللازم والعمل فى مجال دفع هذا الاتجاه نحو الانتشار والاستفاده من خبرات الشعوب الاخرى فى مجال تعزيز سلطة الرأى العام سواء الرقابية منها او الاجرائية اى المتمثلة فى ممارسة حق ادخال التعديلات الديموقراطية الواجبة وحق رقابة التطبيق الفعلى لها وغير المنقوص للوعود المتعلقة بالتعددية السياسية وغيرها من التعهدات الخاصة باجراء اصلاحات الديمقراطية فى مجال حريات النشر والتعبير والتنظيم والتمتع بحق متابعة السهر على تامين ذلك وفق ضمانات راسخه لاتتبدل بأمزجة الحكام وتقلباتهم بما فى ذلك التقلبات التى قد تطرأ على نظم الحكم او نتيجة استيلاء هذه القوى او تلك على مقاليد الحكم فى البلاد وخاصة فى حالات استيلاء العسكريين على الحكم كما هو الامر فى السودان .

ولذا فقد اوصت الجمعية ان تعطى قضية المتغيرات الدولية والاصلاحات الديموقراطية اولوية ضمن استراتيجية المنظمة . ويصدق هذا الامر على النتائج المترتبه على تلك المتغيرات سواء منها الايجابية او السلبية والتى قد تنعكس بهذا القدر او ذاك على مستوى الوطن العربى . فهجرة يهود الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية الى الاراضى العربية المحتلة وهى المثل السلبى الصارخ الذى اتت به التحولات الواسعة الجارية فى العالم الاشتراكى هى امر يستوجب التصدى الحازم والسريع له وذلك انطلاقا من منظور حقوق الانسان بالطبع وليس فى اطارمعالجة سياسية لها .

هذا وفى ختام الحديث عن المستجدات التى لم تكن واردة فى ظل الجمعية العمومية السابقة على خلاف الامر امام الجمعية العمومية الاخيرة تجدر الاشارة لحصول المنظمة على صفه مراقب فى اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وهو الامر الذى يتيح فرصا على المستوى الاقليمى لم تكن متاحة من قبل ، كما يطرح امام المنظمة امكانية السير خطوات اوسع فى هذا المضمار للحصول على صفة مراقب فى عدد اخر من الهيئات ويأتى فى مقدمة ذلك جامعة الدول العربية وغير ذلك من هيئات عربية او دولية مثل هيئة اليونسكو .

وفى الختام يجدر بنا ان نشير الى ان قراءة انشغالات الجمعيتين العموميتين معا يتيح رؤية للتاريخ وللمستقبل فى الوقت نفسه اى للتاريخ الداخلى للمنظمة ولأجزاء من مستقبلها الخاص والعام معا كما يسمح بالتواصل بين المراحل والازمنة المختلفة . وهو امر يطرح امام الجمعية العمومية القادمة استكمال مهمة اعاده صياغة الواقع لصالح كل من الحاضر والمستقبل .

مجلس الامناء يوجه برقيتين عاجلتين لرئيسى تونس والسودان

فى اول اجتماع له بعد انتخابه — ارسل مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان برقيتين عاجلتين فى مستهل اعماله : **الأولى** موجهة للرئيس التونسى زين العابدين بن على وتتضمن شكر مجلس الأمناء وتقديره للجمهورية التونسية حكومة وشعبا على استضافة اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة فى تونس ، وقد أشارت البرقية للدلالات الهامة سواء فيما يتعلق بحجم الاهتمام بقضية حقوق الانسان او تجاه المنظمة العربية لحقوق الانسان ذاتها والتى حرصت دوما على ان يكون خطابها للرأى العام صادرا من داخل الوطن العربى . كما اشارت البرقية إلى ان المنظمة قد تابعت بإهتمام التطورات التى شهدتها اوضاع حقوق الانسان بتونس منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧ وما صاحبها من قرارات واصلاحات ديموقراطية . واشارت لتطلعها ان تمتد روح تلك القرارات لتطبع بطابعها مجمل اوجه الحياه العامة بما فى ذلك اتاحه حق المشاركة فى الشئون العامة لكل الفئات والتيارات المعنية . كما اعربت البرقية عن مشاعر الامتنان والشكر للرابطة التونسية لحقوق الانسان وللشعب التونسى على كل ما قدمه فى هذا المضمار .

أما البرقية الثانية ، فقد وجهها المجلس للفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى بالسودان تتضمن مناشدة بشأن اطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فى ذلك عضو مجلس امناء المنظمة السيد امين مكى مدنى وكفالة حرية التنظيم النقابى والغاء الحظر المفروض على المنظمة السودانية لحقوق الانسان . كما تضمنت مناشدة حول انقاذ حياه الدكتور مأمون حسين نقيب الاطباء السابق ، والغاء حكم الاعدام الصادر بحقه .

ومن المعروف ان الجمعية العمومية للمنظمة كانت قد أوصت بضم السيد امين مكى مدنى لعضوية مجلس الأمناء الجديد تقديرا وتضامنا من جانبها معه وهو داخل اسوار السجون .

ويكلف محمد فائق بتمثيل المنظمة فى مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان .

كلف مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان محمد فائق الأمين العام بتمثيل المنظمة فى مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان .

على هامش اجتماع الجمعية العمومية بتونس

فى حواره مع المنظمة

الوزير الاول التونسى يرد على تقرير المنظمة

اثار السيد حامد القروى رئيس وزراء تونس فى معرض كلمته التى القاها فى الجلسة الافتتاحية لاجتماع الجمعية العمومية للمنظمة نقاشا كان اقرب لحوار مع المنظمة حول حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى .وبخاصة تونس وعلى خلاف السلوك الشائع من قبل بعض الجهات المختصة والمبنى على الميل لرفض فكرة مراجعة نهج بعينه وعلى الاصرار عليه تحت مسميات « المصلحة العامة » — اتفق السيد رئيس الوزراء التونسى مع ماورد من ملاحظات نقدية فى التقرير السنوى للمنظمة حول نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة وأضاف انه بموجب هذا النظام تعذر ترجمة التعددية وتجسيمها فى المؤسسات الدستورية وتعهد بتعديل هذا القانون بغية تمكين الاحزاب السياسية من دخول تلك المؤسسات ، واشار بقوله ان كل القوانين المنظمة للحياة السياسية قابلة للتطوير ... وان كان استطرد قائلا ان هناك مثل هذه القابلية « كلما توفرت الظروف والشروط لتحقيق ذلك »

والمنظمة اذ تحيى الاهتمام الذى قوبلت به تقاريرها من جانب السلطات التونسية المختصة فانها تأمل ان تتحول هذه النوايا وتلك التعهدات إلى حيز التطبيق الفعلى بأسرع وقت ممكن .

وجدير بالذكر ان السيد رئيس الوزراء التونسى كان قد اشار فى كلمته إلى ان قضية حقوق الانسان ليست قضية السلطة وحدها وانما هى قضية كل الشعب بما فى ذلك كافة التيارات السياسية . كما كان قد اشار لاجراءات الاصلاحات الديموقراطية فى البلاد منذ تولى الرئيس التونسى زين العابدين بن على مقاليد الحكم فى البلاد كما عبر عن اعتزاز بلاده بأن تكون اول بلد عربى يمنح تصريح بإنشاء فرع لمنظمة العفو الدولية فى البلاد .

وجدير بالذكر ان السيد حامد القروى كان قد ابدى فى معرض كلمته تقديره العميق للمنظمة واصفا اياها بأنها تتوخى الموضوعية وذلك بعيدا عن كل انحياز لصالح او ضد اى نظام او قطر كما وصفها بالاستقلالية التامه فى التوجه مشيرا الى انها وان كانت فتيه الا انها حققت الكثير فى مجال حقوق الانسان . وذلك بفضل نضالات رجال آمنوا وعملوا من اجل حقوق الانسان وفى مقدمتهم المرحوم فتحى رضوان الذى ناضل — على حد وصفه — من اجل التحرير الوطنى لجزء من الوطن العربى وهو مصر .

المنظمة تتسلم تبرع د . سعاد الصباح

تسلمت المنظمة شيكا بمبلغ مليون دولار من د . سعاد الصباح عضو اللجنة التنفيذية وذلك قيمة التبرع الذى التزمت به خلال الجمعية العموميه . اشترطت د . سعاد الصباح ان يخصص المبلغ لوقفية المنظمة وينفق من عائده على المصروفات الجارية كما دعت المنظمه إلى تعزيز جهودها لجمع مبلغ مماثل من العاطفين على قضايا حقوق الانسان فى المنطقه فى اطار خطه المنظمة لتعزيز قدرتها على الاستقلال والاستقرار .

مراسلات مكتب المنظمة فى جنيف :

AOHR
P.O.Box 82
1211 Geneva 28
SWITZERLAND

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف . Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.